

السياسة الارترية حيال الصومال



الازمة الصومالية أبعادها التاريخية وتطوراتها السياسية وآفاقها المستقبلية

الجزء الخامس

الفصل الخامس

تدرج سياسة اريتريا الصومالية في سياق سياستها الخارجية العامة والتي تجسد مبادئ الدولة في إحلال السلام والاستقرار والازدهار في العالم، والاحترام المتبادل والتعاون الدولي، وعدم التدخل في شؤون الغير الداخلية، وتوظف في ذات الآن لخدمة المصالح القومية الارترية العليا بأبعادها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية. وبما ان مصالح الشعب الارتري لا تتناقض مع مصالح سائر شعوب منطقة القرن الأفريقي والمعمورة، بقدر ما تتكامل معها، فلا عجب إذا ما

شرعت الحكومة الارترية ومنذ فجر الحرية في 24 مايو 1991 على عدم ادخار أي جهد في سبيل إطفاء الحرائق المشتعلة والمتأججة في هذا جميع دول الجوار.

وفيما يخص ابعاد العلاقات الصومالية - الارترية، فهي تتركز على الاخاء، والتفاهم، والتضامن في السراء والضراء، ولقد نسجت اعمدتها المحورية على مدار اربعة عقود ونصف عقد.

فإذا كان الصومال بلداً، وشعباً، وحكومة، وقف وقفة رجل واحد مع نضال الشعب الارتري من دون ان يتزحزح قيد انملة عن موقفه المبدئي المؤيد والداعم للشعب الارتري وثورته على مدى ثلاثة عقود كاملة 1961 - 1991، فإن ارتريا ايضاً وبنفس المستوى أيضاً، فإنها بلد، وشعب، وحكومة، وقفت وقفة رجل واحد مع الصومال في الازمة العميقة والمؤلمة التي ألمت به منذ العقد الاول من القرن المنصرم.

وان موقف ارتريا بجانب شقيقتها الصومال ليس وليد الساعة، ولا هو بالاهتمام الموسمي، ولا تمليه مصالح انانية، بالعكس فهو موقف مبدئي ينطلق اولا وقبل كل شيء من مصلحة الشعب الصومالي الشقيق، علما ان مصلحة الشعب الصومالي لا تتناقض مع مصالح شعوب المنطقة متى ما نظر اليها نظرة موضوعية، واستراتيجية بعيداً عن المصالح الاقتصادية لهذه الدولة، والاعتبارات الامنية لتلك الحكومة، والحسابات الجيو - استراتيجية لهذه العاصمة او تلك. بالعكس فإنها وفي خاتمة المطاف تصب في مصلحة شعوب المنطقة، وفائدة قارتنا السمراء، والمجتمع الدولي برمته، وهذه مسلمة بديهية لا يحاجج او

يغالط عليها الا انسان، او حزب، او دولة اعمت مصالحه الضيقة بصيرته قبل
بصره.

الازمة الصومالية:

أبعادها التاريخية وتطوراتها
السياسية وأفاقها المستقبلية



بقلم : د. أحمد حسن دحلي

تقديم: الأمين محمد سعيد
سكرتير الجبهة الشعبية للديمقراطية و العدالة

ولا نعتقد بأن مجادلا ما يمكن ان يجادل بقدرته على تقديم الحلول الشاملة الكاملة
للازمة الصومالية في طبق من ذهب، بالعكس ان اطرافا عديدة غدت تعقد
الازمة الصومالية فوق تعقيداتها لحساباتها الخاصة، وهذا يعنى بان احداً غير
الصوماليين لا يمكنه ان يحل مشاكلهم في محلهم، وكل ما في الامر، فإن الدول
الصديقة والشقيقة بإمكانها مساعدتهم في توفير الاجواء المناسبة لمناقشة
خلافاتهم، ولحل ازمة بلادهم المزمنة، وان تقدم لهم بعض المقترحات العملية،
هذا من دون ان تجعل من نفسها وصية على الصومال، وعلى حل الازمة
الصومالية.

فإذا ساعدت القيادات السياسية الصومالية نفسها بالارتفاع الى درجة التحديات الخطيرة التي تواجه الصومال منذ زهاء عقدين، فإن ارتريا ستكون في مقدمة الدول الداعمة للصومال سواء بصورة منفردة، او في اطار مجموعة "الايغاد"، او في داخل منظمة الوحدة الافريقية، وذلك كدأبها، على حد قول غير مسؤول ارتري. نظرة ارتريا للارزمة الصومالية تتسم بصورة شمولىه لا جزئية وتجزئية، وتعاملت مع الفصائل الصومالية بشكل جماعي لا انتقائي، لان اهدافها سامية، وغاياتها نبيلة.

ويذكر بان إرتريا كانت اول دولة بادرت لتطويق الحريق في الصومال، وذلك مباشرة بعد استقلالها في 24 مايو 1991. وكلفت وقتذاك الحكومة الارترية الانتقالية، أمين شؤونها الخارجية السابق، الشهيد محمد سعيد باري، بإجراء سلسلة لقاءات مع جميع زعماء الفصائل الصومالية في مقديشو وغيرها من المدن الصومالية الجنوبية والشمالية. وقام المسؤول الارتري على رأس وفد حكومي ارتري رفيع المستوى برحلات مكوكية لتقريب وجهات نظر القيادات الصومالية، وجمع شملها حول مائدة مستديرة، وتوجت هذه المساعي الدبلوماسية الارترية الحثيثة بحدوث زيارة قام بها الاخوين -العدوين الجنرال الراحل محمد فارح عيديد، وعلي مهدي محمد لاسمرا في مطلع تسعينيات القرن المنصرم، وكانت المساعي الارترية على وشك النجاح لدرجة ان الطرفين الارتري والصومالي تبادلوا الآراء حول ارسال قوات فصل ارترية الى الصومال. ولكن وللأسف الشديد، اغرق الصومال حينذاك في مبادرات اقليمية، وقارية، وشرق اوسطية، واوروبية، ودولية، هذا علاوة على مبادرات منظمات قارية، واقليمية، ودولية مثل منظمة الوحدة

الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة دول الانحياز، ودول السوق الاوروبية المشتركة، ومنظمة الامم المتحدة. ومع ذلك، فإن ارتريا لم تتخل عن الصومال، بل انها بذلت جهوداً دبلوماسية بصورة منفردة، وفي اطار دول "ايغاد" ومنظمة الوحدة الافريقية لإنهاء ازمات الصومال المزمنة.

وهذا الموقف الارتري ترجم عمليا عبر عدة خطوات عملية طرحتها الحكومة الارترية، والجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة بصورة واضحة وصريحة على الرأي العام المحلي، والاقليمي، والقاري، والدولي.

وتلك الخطوات العملية التالية:-

أولاً: بعث الرئيس اسيااس افورقي في 18 نوفمبر 1993 رسالة الى رئيس مجلس الامن حينذاك، جوزي لويس جيسوس Jose Luis Jesus، جاء فيها:

(1) كانت ارتريا في مقدمة الدول التي نادى بالتدخل الدولي في الصومال، وعملت في حدود امكانياتها المتواضعة لإنجاح اهداف التدخل الدولي.

(2) نال التدخل الدولي ليس لتأييد من قبل المجتمع الدولي وحسب، وانما قوبل بترحاب من طرف الشعب الصومالي.

(3) وللأسف الشديد فإن التدخل الدولي سرعان ما ضل طريقه، وبات يرتكب الاخطاء تلو الاخطاء، وتحول تدريجيا جزءاً من الازمة الصومالية ذاتها.

4) لجملة هذه الاسباب فإن التدخل السياسي الخارجي في الساحة الصومالية يجب ان يكون قاصراً لمساعدة الصوماليين في توفير الظروف الموضوعية لحل مشاكلهم بأنفسهم. [89]

ثانياً: اصدرت وزارة الشؤون الخارجية الارترية في 30 ديسمبر عام 1997، بياناً اوضحت فيه:

1. ان جمهورية اثيوبيا الفيدرالية قامت بمبادرة لتوحيد العديد من الفصائل السياسية الصومالية في شهر نوفمبر عام 1996 بسودري، وذلك بموجب التفويض التي اعطى لها من قبل دول "ايغاد" ومنظمة الوحدة الافريقية، ورحبت الحكومة الارترية بمجهود المصالحة التي قامت اثيوبيا. ولكنها اعربت عن تحفظاتها على اجتماع سودري عبر القنوات المناسبة، بما فيها قنوات قمة "ايغاد" وذلك من باب الحرص على نجاح الجهود الاثيوبية، وعملية السلام بين الفصائل الصومالية في سودري، وهذا ما لا يمكن ان يتأتى في ظل عدم مشاركة الفصيل الذي يقوده حسين عيديد، أي "التحالف الوطني الصومالي" ، وبقية الحركات السياسية التي لم تشارك في اجتماع سودري لسبب او آخر.

2. قامت حكومة جمهورية مصر العربية في 22 ديسمبر 1997 بمبادرة مصالحة بين الفصائل الصومالية، وان مقاطعة وتغيب بعض الاطراف الصومالية ولا سيما الجنرال ادن عبدالله نور (غابيو)، زعيم "الحركة الوطنية الصومالية" S.P.M.، والكولونيل عبدالله يوسف، قائد "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" S.S.D.F.، وكلاهما عضوان في القيادة الخماسية العليا لـ"مجلس الانقاذ الوطني" N.S.C.، احوال دون الهدف المنشود أي تكملة النواقص التي شابته اتفاق سودري.

ثالثاً: طرحت ارتريا في 30 عام 1997 ورقة لمعالجة الأزمة الصومالية احتوت على النقاط الأساسية الآتية:

1. يجب على الاطراف الاجنبية عدم زج نفسها في الازمة الصومالية، لأنها غدت تؤدي عمليا الى تعقيد الازمة بين الفصائل الصومالية ، عوضا عن حلها.

2. ينبغي على الدول الصديقة والشقيقة الحريضة على المصالحة الوطنية الصومالية بتوفير الشروط الموضوعية لمناقشة القيادات الصومالية قضاياها، بإعتبارها الجهة الوحيدة القادرة والمؤهلة على حلها دون سواها.

3. لا يمكن للازمة الصومالية ان تنفجر، قبل ان تتخلص الاحزاب السياسية او المجموعات القبائلية في الصومال من افكارها ورؤاها الراهنة.

4. الخلاف في الساحة الصومالية ليس خلافا على برنامج سياسية او خلافا في الرؤى والطروحات، والايديولوجيات، ولو كان كذلك لأمكن حله بسهولة بالغة، ولكن الخلاف ذات بعد قبلي، سرعان ما ينحدر الى درك العشائر، والبطون، والافخاذ، والاسر، وهنا تكمن حقيقة وابعاد الازمة الصومالية المشتعلة منذ سبع سنوات.

5. ضرورة تعزيز وقف اطلاق النار الساري المفعول في الصومال.

6. جمع كل الاطراف الصومالية من دون ادنى استثناء، ومن دون قيد وبلا شرط، وذلك بمشاركة الاشقاء، وحضور الاصدقاء.

7. خلق عامل ثقة بين قيادات الفصائل الصومالية.

8. ان لا يحجر فصيل صومالي على فصيل آخر.

9. طرح كل الآراء والمقترحات على طاولة المناقشات بصراحة ووضوح، وصولاً الى قناعة مشتركة واهداف محددة.

10. تكوين لجان من الاطراف الصومالية لدراسة كل المقترحات وتنقيحها قبل رسم الخطط الواقعية لترجمتها العملية.

11. بلورة جميع الآراء والتركيز على العوامل والنقاط المشتركة، بلوغاً الى اتفاق كل الاطراف وازالة كل الشوائب التي من شأنها تعكير الاجواء، واعاققة مسيرة المصالحة، والوفاق، والوحدة الصومالية .

12. تشكيل هيئة تمثل كل الصوماليين، ورسم الاسس التي تمثل وتجسد روح وهيكल النظام السياسي الصومالي المستقبلي، بعد الاتفاق على طبيعة المرحلة الانتقالية، وتحديد خصائصها، ومسألة تقاسم السلطة، مع تحديد دور كل طرف من الاطراف الصومالية من دون أي استثناء، في المرحلة الانتقالية. [90]

رابعاً: شاركت ارتريا في مؤتمر الوفاق الصومالي الذي عقد بمدينة عرته الجيبوتية في أكتوبر عام 2000، وأيدت اسماً ما اجمع عليه الصوماليون في إقامة حكومة انتقالية برئاسة عبد القاسم صلاّد حسن، تكون مهمتها الأولية:

1 . إقامة دعائم مؤسسات الدولة في غضون المرحلة الانتقالية التي تستغرق ثلاث سنوات.

2 . إعادة بناء ما دمرته الحرب الأهلية من اقتصاد وبنية تحتية وفوقية.

3 . توفير الأمن والاستقرار والغذاء للمواطن الصومالي.

4 . إقامة نظام حكم فيدرالي في الصومال بعد نهاية المرحلة الانتقالية [91] .

خامسا: ساهمت دولة ارتريا في جهود منظمة الايغاد التي تمخضت عنها في 2004 الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية في نيروبي بكينيا، وكانت لديها تحفظاتها حيالها، لكونها وقعت تحت تأثير خارجي لم يأخذ في الحسبان تعقيدات الواقع الصومالي على الأرض. وتجلى ذلك بوضوح بعدم قدرة الحكومة الفيدرالية الانتقالية من نيروبي الى مقديشو إلا بعد غزو أثيوبيا للصومال .

والموقف الارتري ليس نهائيا، ولا هو بجامد بقدر ما هو مرن يتكيف مع مرونة الواقع الصومالي، بدليل ان الآراء المطروحة لا تعدو ان تكون بمثابة مقترحات مفتوحة للأخذ والعطاء، ويمكن للأطراف الصومالية المعنية الاخذ بها، او بعضها، او تركها نهائيا، فالأمر متروك لها اولا واخيراً. وكما قلنا سابقاً بان الجانب الارتري لا يعتبر نفسه وصيا على الصومال، ولا يقبل بأي نوع من انواع الوصاية عليه، وكل ما يرجوه ويعمل في سبيله هو مساعدة الاخوة الصوماليين في الكف عن اللجوء الى السلاح لحل خلافاتهم السياسية، وان يتوفر لهم المناخ الملائم وصولا الى مصالحة وطنية، تخرج الصومال من ازمته وتفتح امامه ابواب السلام، والاستقرار، والازدهار.

والمهم في الامر في هذا الصدد إن امين العلاقات الخارجية الارترية، الشهيد محمد سعيد باري، قام برحلات مكوكية، وأجرى سلسلة لقاءات مع جميع زعماء الفصائل الصومالية في مقديشو وغيرها من المدن الصومالية الجنوبية والشمالية بغية تقريب وجهات نظر القيادات الصومالية المتصارعة، وجمع شملها حول مائدة مستديرة. وتوجت هذه المساعي الدبلوماسية الارترية الحثيثة بترتيب لقاء في اسمرا بين الأخوين العدوين، أي الجنرال الراحل محمد فارح عيديد وخصمه اللود علي مهدي محمد. وكانت المساعي الدبلوماسية الارترية على وشك النجاح لدرجة إن الأمر وصل الى تبادل

الآراء حول سبل إرسال قوات فصل ارترية الى الصومال. ولكن ولحسابات خبيثة للبعض ولمواقف بريئة للبعض الآخر، تم إمطار الصومال بوابل من المبادرات الإقليمية والقارية، والشرق الأوسطية، والأوروبية والدولية، والتي أتت تحديدا من منظمة الايغاد، ومنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز، ودول السوق الأوروبية المشتركة حينذاك، ومنظمة الأمم المتحدة، وهكذا أجهضت المبادرة الارترية والتي كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح.

ولكن ذلك لم يعدل الحكومة الارترية عن عزمها على مواصلة جهودها الدبلوماسية وعبر جميع المنابر المتاحة لها للعثور على حل ناجع وشامل ودائم للآزمة الصومالية. وان الرئيس اسياق افورقي لخص موقف ارتريا حول كيفية معالجة المسألة الصومالية ومنذ بدايتها بالكلمات التالية في وسائل الإعلام الارترية " ان الأزمة الصومالية لن يحلها احد في محل الشعب الصومالي. وان الصوماليين وحدهم القادرون على حل مشاكلهم. ويقتصر دور الأطراف الصديقة والشقيقة في مساعدة الأطراف الصومالية في توفير الأجواء المناسبة لهم لكي يحلوا قضاياهم بأنفسهم".

سادسا: ساهمت دولة ارتريا في جهود منظمة الايغاد التي تمخضت عنها في 2004 الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية في نيروبي بكينيا، وكانت لديها تحفظاتها حيالها، لكونها وقعت تحت تأثير خارجي لم يأخذ في الحسبان تعقيدات الواقع الصومالي على الأرض. وتجلى ذلك بوضوح بعدم قدرة الحكومة الفيدرالية الانتقالية من نيروبي الى بيدوا، ثم الى مقديشو إلا بعد غزو أثيوبيا للصومال .

سابعا: المحاكم الإسلامية

اعتبرت إريتريا المحاكم الإسلامية لدى بروزها وسيطرتها على مقديشو في يونيو عام 2006 قوى صومالية لا يجب إقصاؤها أو محاربتها لمجرد كونها إسلامية، باعتبار ذلك شأنًا صوماليا داخليا لا يعني الولايات المتحدة الأمريكية أو أثيوبيا أو أي دولة أخرى. ونوهت بان المحاكم الإسلامية حققت في فترة وجيزة انجازات عديدة في خلق الأمن والاستقرار في مقديشو التي كانت ولسنوات مسرحا لعبث أمراء الحرب .وبناء على هذا الموقف الإرتري تم شن حملات إعلامية وسياسية ضد إريتريا بإيحاء من بعض الدول الغربية وغيرها ، التي كانت تصنف المحاكم الإسلامية حركة دينية متطرفة ولها علاقات وطيدة بتنظيم " القاعدة " ، علاوة على زعمها بان بعض عناصرها القيادية إرهابية.

ثامنا: الغزو الأثيوبي للصومال

دانته إرتريا وبشدة الغزو الأثيوبي للصومال في ديسمبر عام 2006، وحثت كل الأطراف الصومالية على تجاوز مرارات الماضي وتناقضاتها الثانوية، وعلى تقويت الفرصة على القوى المتآمرة على وحدة ومصير الصومال، وفي مقدمتها الحكومة الأثيوبية ، وذلك بتعزيز وحدتها الداخلية. كما شجبت التدخل الأمريكي في شؤون الصومال الداخلية بذريعة واهية ألا وهي، " محاربة الإرهاب " .

ورفضت ارتريا وقتذاك مشروع إرسال قوات حفظ السلام سواء كانت أفريقية أو دولية الى الصومال. وحجة إرتريا هي إن أحدا لم يبادر بنشر القوات الدولية في الصومال منذ ما يربو على عقد ونصف عقد، عندما كان أمراء الحرب يعيثون الدمار والخراب والفوضى في ربوع البلاد، فلا يعقل أبدا التهافت الآن على إرسال

القوات الدولية الى الصومال، بينما تسير الأمور نحو الأفضل. هذا علاوة على ان القوات الدولية لم تحل أي مشكلة في أي بقعة من العالم، بقدر ما غدت تمد أمد حلها، وتزيدها تعقيدا. وجددت إرتريا دعمها لاستقلال واستقرار ووحدة الصومال أرضا وشعبا، وجمدت عضويتها في الايغاد تعبيرا عن رفضها لإضفاء أي غطاء من قبل تلك المنظمة الإقليمية لغزو وهيمنة أثيوبيا على الصومال. [92]

تاسعا: مؤتمر اسمر 2007

منذ بداية انعقاد مؤتمر بعض الفصائل الصومالية وعدد من البرلمانين والمنتقنين والمجتمع المدني في 6 سبتمبر 2007، حرصت القيادة الارترية على التأكيد بان ذلك لا يعني الانحياز لصالح طرف ضد الآخر، بقدر ما يشكل المؤتمر خطوة الى الأمام في طريق المصالحة الصومالية الشاملة. ومن ناحيته أشاد شيخ شريف شيخ احمد "بدور إرتريا شعبا وحكومة في ظل قيادة الرئيس اسيااس افورقي ، في توفير الفرصة التاريخية للقوى الوطنية الصومالية لمناقشة تحرير وإعادة بناء الصومال" في الجلسة الختامية للمؤتمر الذي توج بإعلان تأسيس "تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال" في 14 سبتمبر 2007. وان سكرتير الجبهة الشعبية للديموقراطية والعدالة ، الأمين محمد سعيد، قال "نجاح هذا المؤتمر لدليل على ان الصوماليين قادرين على حل مشاكلهم بأنفسهم متى ما توفرت لهم الأجواء الملائمة "، حسبما جاء في تقرير اخباري عن المؤتمر الصومالي نشر في موقع " شابيت " الاليكتروني لوزارة الإعلام الارترية في 14 سبتمبر 2007 [93].

اعتمد الصوماليون في مؤتمر في اسمر، جملة قرارات تم استعراضها سابقا، ونريد في هذا الصدد الإشارة الى إنهم أكدوا بان بلدهم غدت فريسة غزو أثيوبي مدعوم من

واشنطن، واتهموا أثيوبيا بارتكاب جرائم حرب في مقديشو، وطالبوا بخروج القوات الأوغندية، وحثوا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية على إدانة الغزو الأثيوبي. وناشدوا مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على أثيوبيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وطالبوا الإدارة الأمريكية لتغيير سياستها الصومالية، وقالوا إن ذريعة محاربة الإرهاب غدت قناعا مكشوفًا للغزو الصومال وللحيلولة دون قيام دولة صومالية حرة وموحدة ومزدهرة تعيش في سلام مع جيرانها.

عاشرا: مؤتمر جيبوتي 2008 وحكومة شيخ شريف

رتبت أطراف اقليمية وقارية ودولية مؤتمر " مصالحة " صومالية في جيبوتي من 31 مايو الى 9 يونيو 2008، بجمع ما تريد من الفصائل الصومالية واقصاء البعض الاخر، ولم يدين المؤتمر الغزو الأثيوبي للصومال، وعمدوا على تشكل حكومة تولى رئاستها شيخ شريف أحمد. ومن طرفها، رفضت ارتريا مؤتمر جيبوتي والقرارات التي خرج بها للأسباب التالية:

- 1 . أعدت المؤتمر الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية تحت غطاء إقليمي وقاري ودولي، وهما اللذان فعلا ما فعلا بالصومال بدعم أمراء الحرب، وبتأييد نشوء الكنتونات أو "اللندات" وتدمير الصومال، وانتهاك سيادته، والتآمر على وحدته.
- 2 . أشاد مؤتمر جيبوتي بالغزو الأثيوبي للصومال ودان المقاومة الصومالية.
- 3 . عالج القضية الصومالية عبر نافذة جزئية ولم يتطرق الى مجمل عناصر الأزمة الصومالية.
- 4 . فرض حكومة في الصومال من الخارج، وأضفى صبغة الشرعية عليها، وذلك من شأنه أن يعقد الأزمة ويؤجل حلها.

ولمزيد من المعلومات بهذا الشأن يمكن مراجعة المقابلة المطولة التي خص بها الرئيس الارتري قناة شبيلي الصومالية في يونيو 2009 [94]. وفي نهاية المطاف يمكن تلخيص الموقف الارتري من الأزمة الصومالية في ستة بنود محورية وهي:

1. لا يمكن وبأي حال من الأحوال حل الأزمة الصومالية عسكريا.
2. لا يجوز وليس بمقدور أحد فرض أجندة أجنبية على الصومال.
3. لا يمكن حل الأزمة الصومالية بأسلوب الانتقائية والسياسة الاقصائية.
4. لن تجد الأزمة الصومالية حلا، إلا من قبل الصوماليين أنفسهم ليس إلا.
5. حل الأزمة الصومالية لا ينبغي ان يتمحور حول وسط وجنوب الصومال، بقدر ما ينبغي ان يشمل ارض البونت وارض الصومال أيضا.
6. يجب ان يقتصر دور الاطراف الخارجية المقبولة من القوى الصومالية في توفير المناخ الملائم للصوماليين لحل مشاكلهم بأنفسهم، ويستبعد من هذه الاطراف الدول التي لها مصالح خاصة في الصومال [95].

احدى عشر: الرئيس الصومالي يقوم بزيارة تاريخية لإرتريا

بعد افول هيمنة نظام الجبهة الشعبية لتحرير تجراي على مقاليد السلطة في اثيوبيا، وانتخاب ابي أحمد علي رئيسا لوزراء أثيوبيا في 2 ابريل 2018، انفرجت العلاقة الصومالية - الاثيوبية كما سنرى لاحقا، وانعكس ذلك بصورة ايجابية على العلاقة الصومالية - الارترية، وتجسد ذلك عمليا بالزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الصومالي محمد عبد الرحمن محمد لإرتريا في 28 يوليو 2018، حيث استقبل بحفاوة بالغة من الحكومة والشعب تعبيرا عن العلاقة التاريخية بين الشعبين الصومالي والارتري. وفي ختام هذه الزيارة التاريخية ابرم الرئيس الارتري اسياى أفورقي ونظيره

الصومالي في 30 يوليو 2018 اتفاقا مشتركا، وأكدا على موقف ارتريا التاريخي الداعم لحرية واستقلال ووحدة الصومال. وفيما يلي نص الاتفاق:

الإعلان الإرتري الصومالي المشترك

حول العلاقات الأخوية والتعاون الشامل

إنطلاقا من أواصر الصداقة العميقة بين شعب إرتريا والصومال ، وبناء على تضامن الشعبين الصومالي والارتري من اجل الحرية والاستقلال والتقدم ومساعدة بعضهم البعض، واستنادا على علاقاتهما التاريخية الاخوية وتضامنها علاقتهم وتضامنهم المتبادل ؛ توصلت حكومتا إريتريا والصومال إلى نقاط الاتفاق التالية:

1- الصومال يتمتع بموقع استراتيجي وموارد بشرية وطبيعية واسعة، ولكنه قد أعيق في تحقيق أهدافه بسبب المشاكل الداخلية والتدخل الخارجي. وإن دولة إرتريا تدعم بقوة استقلال الصومال السياسي وسيادته ووحدته الترابية ، كما تدعم بقوة أيضا الجهود التي يبذلها الشعب والحكومة لكي يستعيد الصومال موقعها الصحيح، ويحقق الشعب الصومالي تطلعاته السامية.

2 - سيسعى الصومال وإرتريا إلى إقامة تعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي والدفاعي والامني.

3. سيقوم البلدان العلاقات الدبلوماسية وتبادلان السفراء، ويعززان التجارة والاستثمار بينهما ، وكذلك التبادل التعليمي والثقافي.

4 - سينسق البلدان من أجل تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين والتكامل الاقتصادي.

وقع في أسمرة في 30 يوليو 2018

عن دولة ارتريا

الرئيس اسيااس افورقي

عن جمهورية الصومال الاتحادية

